http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2198) السنة الثامنة - الجمعة (22) تموز 2011

وصفت تساؤلات المشرفين على متابعة الميناء بالساذجة

الكتلة البيضاء: الكويت تبنـي "مبـارك" بسرعة قصوى والعراق منشغل باللجان !

متابعة/ المدى

قالت عضو مجلس النـواب عن كتلة العراقية البيضاء عالية نصيف: إن الكويتيين مستمرون بتشييد ميناء مبارك ونحن منشغلون بتشكيل اللجان، محذرة من التباطؤ الحكومي في حسم القضية مع الجانب الكويتي ..

وأضافت نصيف في بيان لها صدر امس إن الجهات المعنية في العراق منشغلة بتشكيل لجان وكل لجنة يتم تشكيلها تقوم بتشكيل لجنة اخرى وكنا نعقد آمالا كبيرة على اللجنة العراقية الثانية المكلفة ببحث موضوع تشييد الميناء مع الجانب الكويتي ، وحتى يومنا هذا لم تقدم لنا هذه اللجنة رؤية واضحة عن مساعيها التي حققتها في هذه القضية.

واشارت نصيف الى إن الغرض من تشكيل هذه اللجنة هو بحث موقع ميناء مبارك ومدى تأثيره على الاقتصاد العراقي ، في حين نرى انها طرحت تساؤلات ساذجة على الكويتيين حول الموقع الحقيقي للميناء ، وبديهيا، إن الكويتيين لن يقدموا أية معلومات حقيقية بهذا الخصوص ، سيما وأن تشييد الميناء يمر بأربع مراحل ، والمرحلة الرابعة التي يتهرب الكويتيون من التطرق لها هي المرحلة التي ستخنق الموانئ العراقية. وان الكويت تتسابق مع الزمن في انجاز ميناء مبارك ، وقد بلغت نسبة انجازه اليوم ١٤ بالمئة ، وتسعى الكويت الى الوصول الى نسبة ٢٥ بالمئة لكي يصبح الميناء أمرا واقعا ويضيع حقنا في المطالبة بتغيير موقعه.

وشددت على إن الحكومة والبرلمان يتحملان المسؤولية القانونية والتاريخية فيما لو تم تشييد هذا الميناء في عمق خور عبد الله. .

وطالبت نصيف استدعاء السفير العراقي زيد عز الدين محمد نوري المتواجد حاليا في لندن، والمكلف سابقا من قبل وزير الخارجية هوشيار زيباري بالمشاركة في هذه اللجنة لغرض استجوابه داخل البرلمان حول مسألة موافقته على تشييد ميناء مبارك في عمق خور عبد الله .

وتمر العلاقات العراقية الكويتية بفترة فتور واضحة على خلفية تشييد الكويت لميناء مبارك والذي اعتبرته الحكومة العراقية محاولة كويتية للإضرار بالاقتصاد العراقي.

وكان النائب في مجلس الأمة الكويتي عبد الرحمن العنجري،قد قال منتصف الأسبوع الحالي، إن ميناء مبارك الكبير مشروع حيوي للكويت وأحد المشاريع التنموية، وهو حق مطلق لها ولا يحق لأية دولة التدخل في هذا الشأن.

ونقلت جريدة السياسة الكويتية ، عن العنجري قوله ان "تهديدات النواب العراقيين مجرد حرية رأي، وان كل النواب في برلمانات العالم يصرحون بما يشاءون".

وأعلنت الكويت، في السادس من نيسان المنصرم، عن البدء بإنشاء مشروع ميناء مبارك بعد سنة تماماً من إعلان العراق نيته بناء ميناء الفاو الكبير، فيما أشار نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزير التنمية الكويتي أحمد الفهد إلى أن المشروع الذي تعاقدت على إنشائه شركة هيونداي الكورية، سيكون "صديقاً للبيئة"، مؤكداً أنه "ينطوي على أهداف كبيرة، ويحقق آمال وتطلعات الشعب الكويتي، الذي طالما تمنى بناء ميناء بهذا الموقع الاستراتيجي والفعال، بهدف جعل الكويت مركزاً مالياً وتجارياً على المستويين الإقليمي والعالمي.

يذكر أن وزارة النقل وضعت في نيسان الماضي، حجر الأساس لمشروع ميناء الفاو الكبير الذي تشير تصاميمه الأساسية إلى احتوائه على رصيف للحاويات بطول ٣٩ كم، ورصيف آخر بطول ألفي كم، فضلاً عن ساحة للحاويات تبلغ مساحتها أكثر من مليون م٢، وساحة أخرى متعددة الأغراض بمساحة ٦٠٠ ألف م٢، حيث تبلغ الطاقة الاستيعابية للميناء ٩٩ مليون طن سنوياً، فيما تبلغ الكلفة الإجمالية لإنشائه أربعة مليارات و٤٠٠ مليون يورو، ومن المؤمل أن يتصل الميناء بخط للسكة الحديدية يربط الخليج العربي عبر الموانئ العراقية والتركية بشمال أوروبا. واستهجنت وزارة الخارجية الكويتية لهجة التصعيد العراقية على خلفية إنشاء ميناء مبارك الكبير، مؤكدة أن الكويت ماضية في إنشاء الميناء رغم أصوات النشاز، التي كان آخرها تهديد حزب الله العراقي للشركات المقاولة.

واعتبرت مصادر دبلوماسية كويتية رفيعة المستوى أن إعلان رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي عدم مناقشة ميناء مبارك مع المسؤولين الكويتيين واكتفائه بمناقشة الملاحة في المياه الإقليمية «أمر يدعو إلى الاستغراب، خصوصاً أنه يأتي من أعلى سلطة تنفيذية في بغداد»، ودعت الحكومة العراقية إلى إصدار بيان واضح وصريح تجاه تلك الأصوات، بما فيها النيابية، لما لها من أثر سلبي على العلاقات بين البلدين لا سيما أن مشروع الميناء يقوم على أراض كويتية. وكشفت عن أن التنسيق بين مسؤولي البلدين مستمر لاحتواء الأزمة المتصاعدة، مشيرة إلى أن هناك اجتماعاً ثنائياً للجنة المشتركة سيعقد قريباً لاستعراض التقارير الفنية الخاصة بالمشروع، لا سيما بعد التقارير المشتركة التي تم رفعها إلى مجلسي الوزراء في البلدين.

يشار الى ان رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي نفى الاسبوع الماضي ان تكون الكويت اطلعت بغداد خلال محادثات ثنائية عقدت مؤخرا على مشروع بناء ميناء "مبارك الكبير" الذي يطالب العراق بايقافه.

وقال المالكي في بيان وزعه مكتبه الاعلامي "اننا ننفي طرح موضوع ميناء مبارك في هذه المناقشات لا من قريب ولا من بعيد".

وأضاف ان الجانب الكويتي لم يطرح المشروع "طيلة المباحثات التي جرت حتى مع اللجان الوزارية والفنية المكلفة بحل الملفات العالقة بين البلدين".

وجاء بيان المالكي ردا على تصريحات نقلت عن لسان نائب رئيس الوزراء الكويتي وزير الخارجية الشيخ محمد الصباح، واشار فيها الى اطلاع المالكي على المشروع خلال زيارته للكويت في شباط/فبراير الماضي.

واكد بيان رئيس الوزراء العراقي "ما ورد في جانب من هذه التصريحات من الشرح المفصل للامور المتعلقة بالملاحة في خور عبد الله كونه ممرا مائيا مشتركا لكلا البلدين ويدار بصورة مشتركة ولا ميزة فيه لاي جانب على الجانب الآخر".

لكنه شدد على ان العراق لم يطلع على مشروع ميناء مبارك "الا من طرف ثالث".

وهدد النائب عن كتلة الأحرار عدي عواد دولة الكويت برد قوي ومفاجئ من قبل التيار الصدري على خلفية انشائها ميناء مبارك الكبير في جزيرة بوبيان.

الى ذلك قال رئيس المجلس السياسي في البصرة محسن حامد إن المجلس الذي يضم ممثلي معظم الأحزاب والحركات السياسية في المحافظة يستعد لعقد اجتماع من المتوقع أن يسفر عن الاتفاق على خطوات تهدف الى الضغط على الحكومة العراقية لجعلها تتعامل بحزم أكبر مع نظيرتها الكويتية.

في هذه الأثناء قال المرشد الملاحي الأقدم في الشركة العامة للموانئ العراقية الكابتن البحري كاظم فنجان: ان الكويت مستمرة في تنفيذ مشروعها بسرعة كبيرة، ولفت الى أن الحكومة العراقية بامكانها افشال ميناء مبارك بسهولة من خلال الامتناع عن الارتباط بالكويت بخط حديدي.

الأحرار يرفضون بقاء الأميركان

التيـــار الصـــدري: حل الخـــلافات السياسية بحاجة إلى سنوات

متابعة/ المدى

أكد النائب عن كتلة الأحرار جواد الحسناوي ان فترة الأسبوعين او حتى الاشهر والسنوات غير كافية لحل الخلافات السياسية بسبب عمقها وتمسك كل جهة بآرائها وعدم الجلوس حول طاولة مستديرة لحل الخلافات والإشكالات .

وقال الحسناوي لوكالة الصحافة المستقلة: ان تمسك كل كتلة بموقفها لا يمكن ان يحل الخلافات بأسبوعين او أكثر،والمفروض من الكتل السياسية الانتقال للفضاء الوطني وترك الفضاء الشخصي والفئوي والحزبي .

وأضـــاف ان الحـاكـم الان هو التصرفات الشخصية ، ومحاولة الحفاظ على ما حصلت عليه الكتل السياسية من غنائم وعدم التفريط بها وعدم السماح لإعطاء مساحة مشتركة للحوارات ، على العكس أوصدت الأبـواب تجاه الحوارات وجعلت الأزمـات هي التي تسير الحكومة والبلاد.

وأشـار الى ان هذه الأزمـات هي متوارثة من الحكومة السابقة ، منوها بان بقاء هذه الملفات العالقة بـدون كشف او حل واستـمرار الحكومة بصنع الازمات لا يتناسب مع الواقع الديمقراطي ، وانها ولدت عدم ثقة حتى بالحوارات والتوافق الوطني .

ودعا الحسناوي الكتل السياسية الى مغادرة خلافاتها والمشاكل والاتجاه للتوافق الوطني بشان الانسحاب الأمريكي ، خاصة وان تصريحات بعض القـادة والشخصيات قد ربطت الانسحاب بتنفيذ الاتفاقات السياسية كاتفاقات اربيل وغيرها وهذا غير صحيح.

وتابع البعض يراهن على استمرار الخلافات وتعميقها لضمان استمرار وجود الاميركان الذي اصبح عصا بيد هذا وذاك.

وطالب الحسناوي الكتل السياسية بدعم موقف التيار الصدري برفض الوجود والتمديد من اجل سهولة الحوار .

وحذر من ان بقاء الامور على حالها سيجعل الموقف السياسي غير ايجابي ،ويجعل الكتل السياسية لا تعلن رسميا عن دعم الانسحاب ، معتبرا ان موقف التحالف الوطني برفض بقاء الاميركان غير كاف ولابد من الوصول الى العدد الكافي لرفض التمديد .

وكانت النائبة عن كتلة الأحـرار اسماء الموسوي نفت أمس الأول ان اعضاء في تيار الاحرار انشقوا مع القيادات التي اعلنت اشتقاقها عن التيار الصدري .

وقالت الموسوي في اتصال هاتفي مع (المدى)انه جاء لأسباب شرعية نابعة عن سوء تصرفات قسم من القيادات ،ما دعا مقتدى الصدر زعيم التيار إلى الإعلان عن تبرئته منهم .

وكان زعيم التيار الصدري قد دعا امس في بيان صدر عنه الى جمع الادلة ضد من وصفهم بالمفسدين الذين انشقوا عن التيار وان تكون الجمعة المقبلة (جمعة الراغبين).

من جهته، قال احد القياديين من الذين انشقوا عن التيار الصدري ان خط التيار أصبح مقيدا علينا من خلال فرض أشخاص نرى أنهم ليسوا بالشخصيات القوية .

ووصف القيادي الذي رفض الكشف عن اسمه ان هناك من يتصيدون ويتحينون الفرص كي يكونوا مقربين من الصدر من خلال إشاعة ادعاءات عن قيام قيادات في التيار تحاول الإساءة له تحت ذرائع مختلقة ،نافيا ان يكون هناك من بين تلك القيادات من هي متورطة في جرائم او حولها شكوك ، مستدركا ان كل ما في الموضوع حتى وان حصلت شجارات فهي مشاجرات تحصل يوميا ليس فقط بين أبناء التيار وعشائر اخرى، فالمجتمع العراقي هو مجتمع عشائري، نافيا ايضا استغلال صفتهم قياديين في التيار او جيش المهدي من خلال ترويج الناس بل ان الموضوع هو نزاعات عشائرية .

وطالب القيادي الصدر بعدم الأخذ بأي كلام يرده دون الرجوع وسماع كل الاطراف حتى لا يسيء الظن بنا من اننا مفسدون .

في غضون ذلك أعلن اكثر من ٣٠ قيادياً في مناطق الامين والفضيلية والمشتل انشقاقهم عن التيار الصدري لتأسيس تجمع جديد يطلق عليه تيار الإعمار والبناء على خلفية مشاكل داخلية بين قيادات التيار الصدري في تلك المناطق .

وقال القيادي المنشق الشيخ كامل الحسناوي إن ٣٠ قيادياً قرروا الانسحاب من التيار الصدري والانشغال بالأعمال الإنسانية على خلفية تصرفات بعض القيادات التي توصل عنهم صورة غير دقيقة لزعيم التيار سماحة السيد مقتدى الصدر.

وأشار إلى أن "تيار الإعمار والبناء سيعمل على حث الحكومة على تنفيذ الخدمات الرئيسة وسيدخل العملية السياسية بقوة في الانتخابات النيابية المقبلة".

أوضح أن" العلاقة مع التيار الصدري ستكون تفاعلية وليست ضدية لأننا نشترك معاً في رفض بقاء القوات الاميركية في البلاد بعد نهاية العام".وقال القيادي في التيار الصدري الشيخ جمال الفتلاوي إن التيار الصدري أعلن براءته بشكل علني من بعض القيادات السابقة فيه التي تقوم بقتل المواطنين وابتزازهم لإثارة الوضع الامني في البلاد.

كنا يتهم الحكومة بعرقلته

لجنة العمل: نضغط على السلطة التنفيذية لتشكيل مجلس الخدمة الاتحادي

متابعة/ المدى

اتهم رئيس لجنة العمل والشؤون الاجتماعية ورئيس كتلة الرافدين يونادم كنا الحكومة بالتأخير والتقصير في تشكيل مجلس الخدمة الاتحادية.

وكان مجلس الوزراء قد وافق على اعتبار حالات تعيين الموظفين دون استحصال موافقات التعيين الأصولية ودون أوامر إدارية ووزارية أصولية للمدة السابقة تعييناً صحيحا وقانونيا.

وقال كنا بتصريح (للوكالة الإخبارية للإنباء)أمس الخميس:"أن مجلس الخدمة الاتحادية تم إقراره داخل مجلس النواب، لكن الحكومة لم تقم بتشكيل هذا المجلس".

وأضاف أن"هناك تقصيراً من قبل السلطة التنفيذية بتشكيل هذا المجلس، مشيراً إلى وجود ضغط من قبل مجلس النواب على الحكومة بتشكيل هذا المجلس."

وبين أن هذا المجلس سوف ينظم التعيينات ويكون هناك توازن عادل في التعيينات بين بغداد والمحافظات.

وكانت عضو اللجنة الاقتصادية والنائبة عن القائمة العراقية ناهدة الدايني قد استغربت من قرار مجلس الوزراء الذي عد التعيين دون أوامر إدارية ووزارية للمدة السابقة تعييناً صحيحاً وقانونياً .

وقالت الدايني في تصريح سابق (للوكالة الاخبارية للانباء): "اننا لا نعرف من تعين خلال الفترة السابقة ومن قام بإصدار أمر تعينهم وماهي شهاداتهم ،هل مزورة أم حقيقية؟ لذا يعد هذا القرار من مجلس الوزراء سابقة خطيرة وله تأثير سلبي على الشارع العراقي".

وأضافت ان" البرلمان سينظر بهذا القرار،" مستدركة، لكن لا يستطيع الان الحد من هذه القرارات لعدم وجود انسجام بين الكتل داخل مجلس الوزراء.

يذكر ان مقرر مجلس النواب كشف امس الاول عن قرب طرح قانون مجلس الخدمة الاتحادي لمناقشته في البرلمان، فيما اكدت لجنة النزاهة تسجيلها العديد من الخروقات في التعيينات التي تطلقها وزارات الدولة.

في غضون ذلك، نفت اللجنة القانونية وصول مشروع قانون المجلس اليها، مؤكدة وجوده لدى لجنة العمل والشؤون الاجتماعية حتى اللحظة.

ويقول مقرر البرلمان محمد الخالدي "ان قانون مجلس الخدمة الاتحادي له أهمية كبيرة في إحداث التوازن في مؤسسات الدولة ووزاراتها من خلال الإشراف على التعيينات والدرجات الوظيفية والرواتب كافة ومن شأنه محاربة الفساد الاداري وبشكل كبير، وبالتالي فأن النواب حريصون على مناقشته بعد انتهاء شهر رمضان".

ويأمل الخالدي في تصريح لـ"المدى" ان يحدث توافق سياسي عليه بصورة سريعة وان لا يتعطل كثيرا كمئات القوانين التي ينتظر إقرارها في هذه الدورة .

وتقول مصادر في مجلس النواب إن الكتل السياسية ترفض جميعها ترأس هذا المجلس لعدم وجود صلاحيات لرئيسه من جهة، وحتى لا تخسر مكاسب سياسية ومناصب بحجة ترأسه من جهة أخرى.

وتؤكد المصادر أن قادة الكتل في الوقت الحالي منشغلون بعدد من القضايا المصيرية التي تواجه البلاد كالانسحاب الأميركي والترشيق واختيار الوزراء الامنيين، وبالتالي فأن هذا المجلس بات في الخانة الثانية من اهتماماتهم كما حصل مع ملف التعداد السكاني والهيئات المستقلة.

وانتقدت النائبة عن ائتلاف العراقية سهاد العبيدي تأخير سن قانون مجلس الخدمة الاتحادي، مؤكدة وجود كتل سياسية تقف بالضد من هذا القانون، وقالت "إن هذه الكتل تعمل جاهدة من اجل إفشاله وعدم إقراره لأنها ستخسر الكثير عندما يتحول التعيين بصورة مركزية".

وشددت العبيدي في تصريحها امس الاول لـ"المدى" على أن عدد من النواب طالبوا هيئة الرئاسة بعرض هذا القانون للقراءة لكن دون جدوى، مبينة ان العديد من الوزارات تحولت الى مقرات للأحزاب او تجمعات عشائرية.

وينتقد مراقبون تأخر إقرار المجلس والذي شرع قانونه منذ نيسان الماضي، معربين عن أسفهم لان البرلمان يكتفي بتشريع القوانين دون النظر الى مراقبة تنفيذ ما يشرعه.

ويلقي الشبلي بالمسؤولية على البرلمان السابق في عدم إقرار مجلس الخدمة، موضحا "ان مجلس النواب السابق رفض تشكيل هذا المجلس بحجة احتوائه على ٦٠٠٠ درجة وظيفية الامر الذي يسبب ثقلا على كاهل الدولة، الا ان هذا المبرر غير صحيح بالنظر الى حاجة العراق لهذا المجلس والذي يعد ظاهرة ايجابية وصحية معمولا بها في اغلب دول العالم".

عضو لجنة النزاهة يقول: إن الحكومة حين أطلقت في هذا العام ٢٧٣ الف درجة وظيفية، حققت انجازا كبيرا، مستدلا بـ" الرئيس الأميركي وعد شعبه في جميع الولايات بأن يطلق ٥٠٠ الف وظيفة خلال ٤ سنوات"، الا انه اكد "حصلت هناك خروقات كثيرة في بعض الوزارات كأن توزع جزء غير قليل من هذه الدرجات الى اقارب الوزير"، موضحا "ضبطنا في إحدى الوزارات إن ٣٤ شخصا من المقبولين للتعيين فيهم تشابه في الاسماء وبعد التحقق من الامر اتضح بعضهم أقارب لسياسي من ذات الكتلة التي ينتمي اليها الوزير ونحن الان بصدد مناقشة الموضوع ومن الممكن ان يتم استجواب الوزير اذا ما ثبت تقصيره".

وبحسب إحصائيات شبه مؤكدة فأن عدم تأسيس مجلس الخدمة الاتحادي ادى لإضاعة ١٤٠ الف درجة وظيفية من المفترض ان توزع على مستحقيها، لكن اغلبها اعطيت من خلال الواسطة" وأقارب المسؤولين.

اللجنة القانونية اكدت ان مشروع قانون المجلس لم يصلها حتى اللحظة وهي بانتظار نظيرتها لجنة العمل والشؤون الاجتماعية، ويؤكد عضو اللجنة النائب عن التحالف الوطني حسون الفتلاوي "على الرغم من التأخير في قراءة هذا المجلس الا اننا عازمون على تشكيله خلال هذه المرحلة"، مشددا في تصريحات لـ"المدى" على وجود وجود مطالبات عديدة من مختلف الاطراف على ضرورة اكماله، وقال "رغم التجاذبات السياسية التي يعاني منها المشهد لكن يبقى مجلس الخدمة من صلب اهتماماتنا".